الأمم المتحدة

A/71/121*

الجمعية العامة

Distr.: General
29 June 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٠٥ من القائمة الأولية**

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخَّص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٨٠. وهو يعرض الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لاعتماد المبادرات الإقليمية والدولية من أجل التعاون في مجال مكافحة الجريمة، وتقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز نظم العدالة الجنائية لديها، وتوطيد الحوكمة الرشيدة، والتحسين المستمر للآليات الكفيلة بتحقيق سيادة القانون. كما يعرض التقرير ما للجريمة الدولية من تأثير كبير على التنمية في أفريقيا، ويتطلب التصدي لها اتخاذ تدابير من قبيل تلك الواردة في الخطة الاستراتيجية لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وهي تحديداً تدخلات الخبراء، وتقديم المساعدة التقنية بالاشتراك مع الوكالات الشريكة، وتعزيز دعوة القيادات السياسية إلى زيادة الاستثمار في مجال منع الجريمة من خلال تبنِّي مبادرات فريدة تستند إلى المعايير الثقافية الأفريقية والاتفاقيات الإقليمية والدولية وإعادة تفعيل أمانة المعهد بوصفه مركزاً للبرامج المبتكرة والأنشطة الرامية إلى دعم الدول في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتضمن التقرير أيضاً تفاصيل عن جهود المعهد الرامية إلى حشد الموارد من طائفة واسعة من المصادر من أجل تسهيل تحقيق مبادراته الملهمة في مجال العدالة الجنائية.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦.

** A/71/150.

260716 V.16-03949 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدِّمة

١- أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٧٠. وهو يبين الوضع الراهن لمنع الجريمة وإدارة شؤون العدالة الجنائية في أفريقيا، ويبرز مدى ملاءمة معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين باعتباره مركزا لعموم أفريقيا للمعارف المتخصصة يضطلع بدور محوري في معالجة مشكلة الجريمة في أفريقيا. ويتضمن التقرير تحليلا للعوامل التي أدت إلى زيادة تعرُّض أفريقيا لانتشار الجريمة المنظمة وعصابات الجريمة الإقليمية. كما يحدد معالم خطة استراتيجية للنُّهُج المبتكرة والمتعددة التخصصات ذات الأولوية الموضوعة لدعم الجهود التي تتجاوز التدابير التقليدية لمكافحة الجريمة المنظمة. وبالنظر إلى طابع الجريمة العابر للحدود وأنَّ مطالب جديدة يجري فرضها على نظم العدالة الجنائية، فإنَّ التقرير يتضمن أيضاً مقترحات للتعامل مع العدالة الجنائية باعتبارها ظاهرة دولية بالاستناد إلى شبكة عالمية من المؤسسات المهنية القانونية والصكوك القانونية الدولية وجهود التعاون الدولي لمكافحة الجريمة الدولية. ويشدد التقرير أيضاً على التحديات التي تواجه المعهد في الوفاء بالتزاماته ذات الأهمية الحاسمة في مجال العدالة الجنائية والمساهمة في تقديم الدعم التقني إلى قطاع منع الجريمة من خلال بناء القدرات البشرية على نحو مستدام وحشد الموارد ووضع إطار لإدماج جميع جوانب نظم العدالة ومواءمة النظم القانونية المتباينة من أجل التصدي بصورة جماعية للجريمة الدولية.

٢- وعند مطلع هذا القرن، ترافقت الحاجة إلى أن تتواصل نظم العدالة الجنائية في أفريقيا مع نظرائها خارج حدود القارة مع مطالب جديدة من أجل مواءمة الممارسات القائمة ضمن المبادرات العالمية. فالعولمة تضع تحديات جديدة أمام الممارسين في مجال العدالة الجنائية. ومن بين أهم تلك التحديات الأبعاد الدولية للجريمة، وأثر الهجرة بشكليها القانوني وغير النظامي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتأثيرات التكنولوجية على الإجرام العالمي، وتأثير وجود ثقافة قانونية أكثر اتساقاً. وفي هذه البيئة، فإنَّ نظام العدالة الجنائية في أفريقيا - المكوَّن أساساً من الشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية - يواجه أشكالاً جديدة من النشاط الإجرامي ويتكيف معها، دون أن يكون لديه أحياناً الاستعداد الكافي لها. وتستدعي هذه الحالة المزيد من الاعتراف بأهمية التعاون الدولي. وسوف تتطلب استجابة أفريقيا للعولمة على صعيد العدالة الجنائية إجراء تغييرات رئيسية في القوانين والسياسات على السواء، من خلال زيادة التركيز على تثقيف الممارسين وتدريبهم على جميع مستويات الإدارة.

٣- وتتيح العولمة لأفريقيا فرصاً للتكامل الإقليمي كخطوة وسيطة نحو إدماج نُهُجها التقليدية إزاء العدالة الجنائية ضمن نظام عالمي مرتقَب للعدالة. كما تُرسي البلدان الأفريقية

حاليا هياكل لتحقيق هدفها النهائي، وهو إنشاء نظام وحيد وناجع للقوانين والولاية القضائية استنادا إلى الصكوك الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، فقد أنشأت مؤسسات مسؤولة عن مبادرات التكامل الإقليمي. ومن شأن الأخذ بنهج إقليمي في المجالات الرئيسية أن يمكِّن البلدان المشاركة من تجميع مواردها والإفادة من الموارد المؤسسية والبشرية الإقليمية. وبذلك يمكنها بلوغ مستوى من الكفاءة التقنية والإدارية لا يمكنها بلوغه لولا ذلك في مجالات مثل الكشف والتحري والاستخبارات والمراقبة والملاحقة والمقاضاة وإعادة تأهيل السجناء البارزين (بمن فيهم الأحداث الجانحون) ومواءمة مجموعة واسعة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية وإصلاحات النظم القضائية وترشيد الإجراءات الإقليمية لإصدار الأحكام.

٤- وتحرز تجربة أفريقيا فيما يخص تجسيد الصكوك الإقليمية والدولية في نظام التقاضي على الصعيد الوطني تقدُّماً جيِّداً. وهناك قلق متزايد بشأن الجرائم التي تتجاوز حدود الولاية القضائية لأفريقيا وما تشكله تلك الجرائم من تحديات أمام قدرات القارة المتاحة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومع ذلك، تنشأ باستمرار فرص جديدة للاستفادة من الخبرات والموارد الأخرى لدى الشبكات العالمية القائمة. وقد أحرزت القارة تقدُّماً ملحوظاً في السعي إلى اعتماد نُهُج إقليمية إزاء العدالة الجنائية الدولية وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية. ومن الأمثلة على ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المنشأة في عام ١٩٩٤، والمحكمة الخاصة لسيراليون، وشعبة الجرائم الدولية التابعة للمحكمة العليا في أوغندا، وشعبة الجرائم الدولية التابعة للمحكمة العليا في كينيا (المستوحاة من مبادرة الاتحاد الأفريقي للقضاء على العنف في فترة ما بعد الانتخابات في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨)، ولجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، وآلية استعراض النظراء الأفريقية (أداة إقليمية داخلية حيوية للاتحاد الأفريقي من أجل تقييم الوفاء بالنقاط المرجعية المهمة في إطار التقدم نحو الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والنظام الدستوري، وتأكيد الالتزام بالسلم والأمن وكذلك بوضع حد للإفلات من العقاب)، والتصميم الذي تبديه البلدان الأفريقية للمساعدة على تسوية النزاعات بدعم من المجتمع الدولي في جنوب السودان والصومال وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتوسيع المقترح لولاية المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بحيث تكون بمثابة آلية للعدالة الجنائية الدولية. ولا تزال هناك شواغل خطيرة بشأن تطبيق معايير العدالة الجنائية الدولية في نظام المحاكم الإقليمية.

٥- وتجسد تلك المبادرات تقدُّماً كبيراً في صوغ تدابير العدالة الجنائية الدولية على الصعيد الإقليمي، ولكن من الضروري متابعتها بدعم تقني متواصل لإحداث تأثير طويل الأمد. وسعياً لتحقيق ذلك الهدف، يعيد المعهد ترتيب أولوياته وتصميم خطط عمله

كمؤسسة أفريقية جامعة لتلبية الاحتياجات المستجدة من الدعم التقني. وفي خطوة من شأنها تنشيط المعهد، وُضعت خطة استراتيجية تركز على مكافحة الجريمة والتصدي لتحديات العدالة الجنائية في أفريقيا. وسوف تستند الخطة الاستراتيجية إلى خطط لتجميع القدرات التقنية للأجهزة في مختلف الدول الأفريقية. وسوف تضع الخطة الاستراتيجية للمعهد مساراً واضحاً للتدخل. وفي ضوء النجاحات التي تحققت في السنوات السابقة والتحسينات المهمة في آليات مكافحة الجريمة، سيكون المعهد مركزاً للخبرة في مجال الدعم التقني للمساعدة على معالجة مشكلة الجريمة المتزايدة في أفريقيا. وتنبع هذه النجاحات والتحسينات أساساً من التطورات على صعيد التكامل السياسي والاقتصادي، والتي ينبغي أن تتواكب مع نهج إقليمي مقابل لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثانياً- الحوكمة والإدارة

ألف- مجلس الادارة

٦- بذل المعهد، في أيار/مايو ٢٠١٥، عقب توجيه من مجلس الإدارة، جهوداً ترمي إلى تنفيذ إجراءات استراتيجية من شأنها أن تضعه في قلب جميع جهود العدالة الجنائية. وفي الأجل القصير، تركز خطط العمل على إجراء مشاورات مباشرة مع السلطات في البلدان الأفريقية من أجل تعزيز مكانة المعهد بوصفه مركزاً لعموم أفريقيا يتمتع بوضع فريد لترويج ودمج التراث من القيم الأفريقية في الأطر القانونية الوطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتواصل المعهد أيضاً مع الأجهزة والسلطات الوطنية الشريكة لإنشاء تحالفات ووضع برامج مشتركة. والهدف من ذلك هو جعل المعهد مركزاً إقليميًّا للخبرة المستندة إلى القيم الأفريقية يعمل بمثابة جهة تنسيق بين الجهود الجارية لتسوية المسائل الإقليمية فيما يتعلق بالحوكمة والصراع والسلام والاستقرار والأمن واستكشاف الكيفية التي تؤثِّر بها الاتجاهات الجديدة للجريمة في تلك المسائل وتقوِّض التنمية في أفريقيا. والهدف الرئيسي هو مناشدة الحكومات من أجل اعتبار منع الجريمة إحدى الأولويات الإنمائية الوطنية، ودمجه في جميع مبادرات التخطيط الوطنية والإقليمية، ومعالجة أوجه الضعف، وجعل المعهد في بؤرة اهتمامها في هذا الصدد. ويضم المعهد الآن لجنة تقنية مؤلَّفة من مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى يمثلون جميع الدول الأعضاء في مجلس الإدارة. ويُفترض أن تتولى اللجنة التقنية تقديم التوجيه والدعم التقني والدعم المعنوي، والإشراف على القدرات الوظيفية، وحشد الدعم السياسي للمسائل التي ستُعرض على مجلس الإدارة، وحث البلدان الأفريقية على تمويل برنامج أنشطة المعهد من أجل الحصول على خدمات فعالة في مجال العدالة الجنائية.

٧- ويستعيد المعهد اتصالاته في المنطقة، من خلال إقامة علاقات ثنائية مع الوحدات الإدارية الرئيسية في الإدارات ذات الصلة في أفريقيا، وتشجيع استخدام الخبراء لإبراز قيمة التخطيط الإنمائي القائم على المعرفة والإدارة العامة من أجل الحد من المخاطر المحتملة للتسلل الجنائي. ويعمل المعهد مع الأوساط الأكاديمية والمؤسسات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان المرتبطة أيضاً بشبكات مهنية أخرى في المنطقة من أجل تعزيز المناهج التي تتضمن مكوِّناً قويًّا بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. ومن ثم، فإنَّ قدرته لا تقتصر على استخدام المعلومات المتاحة فحسب، بل أيضاً على توليد معارف جديدة، وحشد الموارد المحلية، وإيجاد حلول تجريبية تركز أساساً على المبادرات الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان. ويُعتبر هذا شرطا مسبقا كي يكون السكان على دراية جيدة، وهو يوفر أساساً متيناً لرسم السياسات على نحو فعال بما يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية والقارية.

٨- ويناشد المعهد الدول الأعضاء أن تعتبر منع الجريمة مسألة إنمائية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وسوف يدعم تحقيق تلك الأهداف تعزيز سيادة القانون في نظم العدالة الجنائية في القارة بغية صون السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان على نحو استباقي.

٩- وتشكل جميع خطط العمل هذه جوهر الالتزامات الاستراتيجية على المدى المتوسط، بما في ذلك كجزء من خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وسوف ينظر المجلس في الاستراتيجية في دورته المقبلة.

باء- التوجيه العام والإدارة

١٠- تهدف خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، المستندة إلى النجاحات السابقة، إلى استخدام جميع الفرص المتاحة لزيادة قدرات المعهد. وهي تتضمن اعترافاً بالعناصر التي ظهرت منذ إنشاء المعهد ومقترحات من أجل كسب اهتمام الدول الأعضاء بتعزيز مشاركتها في أمور المعهد من خلال تقديم دعمها له. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٨٠/٧٠، يُتوقع أن يكون تحقيق هذا الهدف محور الاتصالات التي تعتزم الأمانة إجراءها مع الدول الأعضاء. وعملا بتوجيه مجلس الإدارة، يبذل المعهد جهوداً من أجل وضع استراتيجيات إدارية وتنفيذية لتحقيق تقدُّم هام على صعيد حشد الموارد، من خلال إلزام الدول الأعضاء بمواءمة الإرادة السياسية مع المساهمات المالية وتكليف أمانة المعهد بالبحث عن مصادر أخرى للموارد المالية والبشرية لإدامة خطط عمل المعهد. وعندما يكون المعهد نشطا وممولاً تمويلاً جيِّداً ومزوَّداً بما يكفيه من الموظفين، فإنه يصبح قادراً على إحداث

تحول في منع الجريمة في أفريقيا. ومع تقدم التكنولوجيا، تزداد السهولة التي تُرتكب بها الجريمة ويصبح كشفها من جانب أجهزة إنفاذ القانون أكثر صعوبة، ولا سيما في أفريقيا.

١١- وفي معرض الإشارة إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد العالمي، تبيِّن خطة العمل الكيفية التي يمكن بها للمعهد أن يقود، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، المبادرات القائمة على البحوث والمساعدات التقنية المكيفة مع التحديات التي تواجهها أفريقيا. وتناقش الخطة عوامل الخطر والحكم الرشيد والقنوات التي يمكن من خلالها لسلطات العدالة الجنائية أن تنفِّذ مبادرات منع الجريمة التي تحمي التنمية.

١٢- ويرتبط نجاح الخطة الاستراتيجية ارتباطاً مباشراً بتواصل المعهد المنتظم مع السلطات الوطنية من أجل اعتماد عدالة جنائية قائمة فعلاً على سيادة القانون كهدف إقليمي. ويؤمل أن تحظى خطة العمل بتأييد جميع الأطراف الفاعلة في نظام العدالة الجنائية. وتعتمد هذه العملية على قدرة المعهد على وضع استراتيجيات لتعزيز الدعم لمبادرات العدالة الجنائية التي سيجري تنفيذها وفقا لمقترحات المعهد. وتحقيقا لتلك الغاية، يعمل المعهد حاليًّا على تطوير علاقات عمل مع عدد من الكيانات الفنية في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإضافة إلى ذلك، يعمل المعهد على تحسين هياكله الداخلية لكي يصبح منصة مفيدة لإطار إقليمي أوسع نطاقاً يضم منظورات محلية وإقليمية ودولية لفائدة منع الجريمة في أفريقيا.

ثالثاً- البرامج والأنشطة الفنية

ألف- لمحة عامة

١٣- تركز استراتيجية المعهد وخطة عمله على المدى المتوسط على إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون وزيادة مشاركة الجمهور. وقد أدت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور الجريمة السيبرانية، وهي أحد أسرع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية نموًّا ولا تملك الحكومات والشركات والأفراد في جميع أنحاء العالم سوى قدرة محدودة على التصدي لها. وتثار مخاوف من أنَّ التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن يتصاعد بسبب ما تدرُّه الجريمة السيبرانية من عائدات.

١٤- وقد أدت الصراعات العنيفة المشار إليها في الفقرة ٤ إلى شلِّ النمو الاقتصادي وتقويض قدرة المنطقة على بلوغ الأهداف الإنمائية المحدَّدة لها، كما أنها وضعت ضغوطاً شديدة على موارد العدالة الجنائية المتاحة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإنَّ نمو التطرُّف العنيف يهدِّد السلم والاستقرار في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، ويظهر أثرها في بقية المنطقة، وهي تشكل تهديداً للسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

باء- أنشطة المعهد

١- ضمان عمليات العدالة الجنائية على شبكة الإنترنت

١٥- بالنظر إلى الاتجاه العالمي نحو زيادة الرقمنة، يزداد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الكشف والوقاية والتحقيق والملاحقة والتقاضي العام. ومع ذلك، يجب الموازنة بين الفوائد الإجمالية من جهة والتكلفة المالية المحتملة وتزايد إمكانية التعرض للاحتيال وانتهاكات الخصوصية على الإنترنت من جهة أخرى. ويعزِّز المعهد تعاونه مع الخبراء والمؤسسات لضمان استمرار الدعم التقني في هذا الصدد.

٢- مكاتب المساعدة القانونية: تمكين الدول من تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون

١٦- لا تزال نظم العدالة الجنائية في أفريقيا تتسم بالهشاشة. وتعاني الأطر المؤسسية لعمليات التقاضي من أوجه قصور شديدة في القدرات والموارد. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت على صعيد مخططات التوعية، فإنَّ مستوى التطور الذي تبديه الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية يشكل تحديات خطيرة أمام نظم العدالة الجنائية. وتنص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل لا لبس فيه على أنَّ الحد من الفقر والتنمية المستدامة والوصول إلى العدالة أمور يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً جوهريًّا. ويؤثِّر تعذُّر الوصول إلى العدالة بشكل غير متناسب على الفقراء الذين لا يملكون القدرة على حماية حقوقهم وموجوداتهم، بما في ذلك أراضيهم، مما يهدد بدوره سبل معيشتهم وفرص الاستثمار المتاحة لهم. ويعزِّز المعهد شراكته مع جمعية القانون الأوغندية للتوعية من خلال مبادرات خاصة لتوفير الخدمات القانونية المجانية أو شبه المجانية إلى الفئات الضعيفة في إطار إعلان ليلونغوي حول اللجوء إلى المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية في أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإنَّ الجمعيات القانونية في أوغندا وكينيا تدير مكاتب للمشورة القانونية على أساس منتظم في البلدين، وتحرص على ألاَّ يُترك الناس دون حماية قانونية عندما يتعذَّر عليهم تحمُّل تكاليف المحاماة. ولا يعود هذا النوع من المشورة القانونية الأولية بالنفع على العملاء

ذوي الدخل المنخفض فحسب بل إنه يمكن أن يخفض التكاليف بالنسبة إلى النظام القضائي ككل من خلال تسوية المسائل التي يمكن، لولا ذلك، أن تؤدي في نهاية المطاف إلى عملية تقاضٍ أكثر تكلفة أمام المحاكم. وتسعى المكاتب القانونية أيضاً إلى تجاوز المشاكل المحددة التي تُطرح عليها من خلال تثقيف المجتمعات ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك نزلاء السجون، على نحو أعم بشأن حقوقهم، والدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية لصالح التنمية المجتمعية. وفي نهاية المطاف، فإنَّ الهدف هو تجاوز النموذج التقليدي القائم على العميل والمحامي بالمعنى الضيق، وإحداث تغيير يعود بالنفع على المجتمع المنخفض الدخل بأسره. واستناداً إلى التقدُّم الذي أحرزته هذه المبادرة التجريبية في أوغندا، يعتزم المعهد اتخاذ مبادرة للتمكين القانوني لإضفاء الطابع المؤسسي على خدمات العدالة المجتمعية على الصعيد الوطني في بلدان رائدة مختارة من أجل تعزيز وصول الجميع إلى العدالة في أفريقيا.

١٧- ومن زاوية عامة، فإنه بموجب مبادرة التمكين القانوني، سوف يعمل المعهد مع الشركاء من المجتمع المدني والحكومات لدعم المحامين ومحترفي المهن شبه القانونية المجتمعية في إيجاد حلول للمشاكل القانونية على المستويين الفردي والمجتمعي على السواء. وسوف تركز الجهود على تعزيز تقديم الخدمات الأساسية مع الدعوة في الوقت نفسه إلى إجراء إصلاحات على مستوى النظام لصالح الفقراء. وستعمل مبادرة التمكين القانوني مع الحكومات والمجتمع المدني والجهات المانحة لتحديد الحلول السياساتية وتعزيزها لتأمين الخدمات العالية الجودة وتغطيتها الواسعة واستقلالها واستدامتها وضمان إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الخدمات وتوافرها على نطاق واسع. وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين الناس العاديين من فهم القانون وإيجاد حلول ملموسة لمشاكلهم اليومية المتعلقة بالعدالة، وتغيير مجتمعاتهم نحو الأفضل.

٣- قيادة المبادرات الإقليمية لمكافحة الجريمة

١٨- يكمن الهدف العام في إشراك جميع قطاعات المجتمع في منع الجريمة باعتبارها مسألة ذات أولوية إقليمية. ويعمل المعهد مع المكاتب الإقليمية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومع السلطات المحلية لمنع الجريمة من أجل منع انتشار الشبكات الإجرامية والعصابات المنظَّمة على المستوى الوطني باستخدام الاتفاقيات الإقليمية والدولية القائمة. وتوجد الآن لدى كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا أفرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وإيذاء الأطفال عبر الإنترنت، يتمثل هدفها في ضمان حفظ الأمن على نحو فعال وإشراك المجتمع المدني في عملها. ونتيجة لذلك، أنشئت خطوط مساعدة وطنية وأقيمت روابط

بالبعثات الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى تحسين الإبلاغ وتيسير تدابير التصدي في الحالات الطارئة لإنقاذ عدد من الضحايا، وساعد على تعقُّب أعضاء مشتبه فيهم في عصابات إجرامية عبر وطنية بمساعدة مؤسسات أخرى في القطاعين العام والخاص.

٤- التشجيع على استخدام الأدلة الإلكترونية في إقامة العدالة الجنائية

١٩- أدى الطابع الديناميّ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تفاقم التحديات التشغيلية لأجهزة إنفاذ القانون في أفريقيا. وللتصدي لتلك التحديات، ثمة حاجة إلى زيادة الوعي بمخاطر الجريمة السيبرانية على نطاق المجتمع، بما فيه واضعو السياسات والقطاع الخاص والجمهور وكذلك، وهو الأهم، قطاعات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. ويقدِّم المعهد المساعدة التقنية إلى منطقة شرق أفريقيا حيث تمضي تحسينات كبيرة في وضع آليات لمكافحة الجريمة السيبرانية في مسارها الصحيح. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، في كمبالا، عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل تدريبية بشأن التحقيقات الأساسية في الجرائم السيبرانية والاستدلال الرقمي الجنائي لفائدة محققين في مجال إنفاذ القانون ومدعين عامين من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وشارك المعهد في هذا الحدث وألقى مديره بالإنابة كلمة في مراسم الافتتاح والاختتام. ومن المتوخى أن ينقل المشاركون المهارات التي اكتسبوها إلى إداراتهم في بلدانهم. ونُظِّمَ حدث تدريبي إقليمي بشأن الأدلة الإلكترونية القائمة على السيناريوهات بدعم من حكومة أوغندا، كجزء من تدابير التصدي الإقليمية للجريمة السيبرانية في شرق أفريقيا. وقد أدت حلقات عمل تدريبية من هذا القبيل إلى زيادة التعاون بين الأجهزة وتوثيق الاتصالات غير الرسمية والشخصية، وهو ما تُرجم إلى تحسُّن في استخدام الموارد المشتركة المتاحة للإنتربول وقيام بعض البلدان بإتاحة مختبرات التحليل الجنائي لديها لأغراض المساعدة التقنية والمساعدة القانونية المتبادلة.

٢٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، شارك المعهد في المؤتمر العالمي لمكافحة الجريمة السيبرانية الذي نظمه مجلس أوروبا في ستراسبورغ، فرنسا. وأُطلع مدعون عامون ومسؤولون في سلطات الادعاء العام وإنفاذ القانون في أفريقيا على موارد حيوية للتعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية. وعقد المعهد جلسة خاصة مع ممثلين من بلدان أفريقية أعربوا خلالها عن الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة التقنية للترويج لزيادة الوعي بالجريمة السيبرانية؛ وحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والفئات الضعيفة الأخرى؛ ودعم التكامل الإقليمي في أفريقيا، مع التركيز على الأهداف المشتركة لسلطات منع الجريمة والعدالة الجنائية من القطاعين العام والخاص؛ وتوسيع نطاق التعاون لزيادة التوعية بحيل النصب السيبرانية وما تشكله من

تحديات خطيرة أمام نظام العدالة الجنائية في أفريقيا. ويتابع المعهد الاحتياجات من المساعدة التقنية التي أبديت في المؤتمر من خلال إجراء مشاورات إقليمية بغية تحديد طرائق التدخل.

٥- تشجيع التعاون المعزَّز بين الشبكات الإقليمية وجهات الوصل

٢١- ركز العديد من حلقات العمل بشأن الأمن السيبراني على زيادة قدرة سلطات الملاحقة القضائية والتحقيق على التصدي للجريمة السيبرانية والتعامل مع الأدلة الإلكترونية، بناء على الوثيقة المعنونة "نتائج كمبالا بشأن تعزيز التعاون الإقليمي"، التي اتَّفق عليها في الاجتماع الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا بشأن منع ومكافحة الجريمة السيبرانية، الذي عُقد في كمبالا في أيار/مايو ٢٠١٤، مسؤولون حكوميون كبار وأصحاب مصلحة رئيسيون من الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا، إلى جانب ممثلين من منظمات أخرى. ومن خلال شبكة شرق أفريقيا للعدالة الجنائية المتعلقة بالجريمة السيبرانية والأدلة الإثباتية الإلكترونية، التي أنشئت نتيجة اجتماع الربط الشبكي في شرق أفريقيا بشأن الجريمة السيبرانية والأدلة الإثباتية الإلكترونية الذي عُقد في نيروبي يومي ١٩ و٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، يعمل المعهد على توثيق التعاون بين جهات الوصل لدى أجهزة إنفاذ القانون ودوائر النيابة العامة والسلطات القضائية والسلطات المركزية من أجل تيسير التعاون بشكليه الرسمي وغير الرسمي في مسائل العدالة الجنائية المتعلقة بالجريمة السيبرانية والأدلة الإثباتية الإلكترونية.

٢٢- وتشمل أهداف الشبكة، على النحو المبين في اختصاصاتها، تعزيز تبادل المعلومات بين النظراء في مجال العدالة الجنائية وإنفاذ القوانين في الدول الأعضاء بشأن الجرائم السيبرانية؛ وتيسير علاقات العمل والتعاون غير الرسمي بين قطاعي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون وغيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وإنشاء قاعدة بيانات لقضايا الجرائم السيبرانية وجمع المعلومات عن أنماط واتجاهات الجريمة السيبرانية في المنطقة؛ وتسهيل وتنسيق أنشطة التدريب وبناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء وتيسير التعاون بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالجرائم السيبرانية، بما في ذلك استخدام الأدلة الإثباتية الإلكترونية. وفي أعقاب التطورات التي شهدتها المنطقة، زادت الحاجة إلى الدعم المتواصل من أجل توفير المساعدة التقنية زيادة كبيرة، وهو ما يُعزى جزئيًّا إلى تزايد الجرائم السيبرانية وطابعها المعقَّد. ومع أنَّ جهود التعاون والتنسيق الإقليمية القائمة حاسمة الأهمية، فإنَّ من الضروري مواصلة تبسيطها لمواجهة التحديات المتزايدة التي تشكلها الجريمة السيبرانية على موظفي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية ولمعالجة قضايا الإيذاء المستجدة.

٢٣- وقد دفعت عولمة الاقتصاد والاتصالات والحوكمة إلى إدراج جوانب إقليمية ودولية في خطط العمل والبرامج الخاصة بالكشف والملاحقة القضائية وإنفاذ القانون. ويتجسد هذا الاتجاه بصورة متزايدة في الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى القواعد والمعايير الدولية والإقليمية. وبدعم من خبراء مختارين، يتواصل المعهد مع السلطات الإقليمية لإنشاء مراكز للقيادة والتحكم لم تكن متاحة في السابق سوى للمنظمات الكبيرة والدول. ونتيجة لذلك، أنشئت عدة أفرقة تصدي معتمدة وأفرقة معتمدة للاستجابة للأحداث في عدد من الولايات القضائية، مما أدى إلى تزايد التعاون الإقليمي بين أجهزة مثل الإنتربول والمبادرات الإقليمية للتعاون بين أجهزة الشرطة. فبدأت الدول والمؤسسات في التركيز فعليًّا على التعاون والمبادرات الإقليمية والصكوك الدولية للتقريب بين النظم القانونية المتضاربة ومواجهة التحديات العالمية باستخدام الممارسات المحلية أو الإقليمية.

٦- الدعوة إلى الدعم السياسي لمنع الجريمة

٢٤- وُجِّهَ نداء قوي إلى القادة الأفارقة من أجل مساعدة بلدانهم على الاستثمار في مجال منع الجريمة وإنهاء الفقر وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ وإنهاء الصراعات التي هي من العوامل التي أدت إلى الترحيل القسري وإلى التدفقات الهائلة من اللاجئين. ويناقش المعهد، مع بعثات البلدان الموجودة في كمبالا، السبل الكفيلة بتنظيم حلقات عمل للتوعية بأنماط الهجرة غير النظامية عبر الحدود، ومنها إلى قارات أخرى. والغرض من ذلك هو وضع نُهُج إقليمية لمعالجة الظاهرة العالمية المتمثلة في تحديات الهجرة باستخدام آليات تنظيمية متناسقة على الصعيد الإقليمي.

٢٥- واستُهلت مشاورات مع الاتحاد الأفريقي بشأن إمكانية الاضطلاع بمشروع مشترك لتنفيذ الصكوك الإقليمية لمراقبة الأنشطة غير المشروعة، مثل برامج مراقبة المخدرات والمبادرات المتخذة في أعقاب خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وللتركيز على أنشطة تتجاوز خطة العمل تلك.

٧- إدماج الأخلاقيات التقليدية في منع الجريمة

٢٦- في خضم تصاعد التحدي المتمثل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية المصممة تكنولوجيًّا، تهدف أفريقيا إلى تطبيق المعايير التقليدية في نظمها الخاصة بالعدالة الجنائية على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنطوي التقاليد

الأفريقية على عنصر مهم من عناصر منع الجريمة يمكن أن تستند إليه البرامج المبتكرة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية مما قد يمنع الإفلات من العقاب على نحو فعال. ويتعاون المعهد مع جامعات مختارة لتفعيل العلاقة بين سلطات العدالة الجنائية ومصادر العدالة التقليدية، وذلك لتنظيم استخدام الممارسات التصالحية.

جيم- نشر المعلومات والتعاون

٢٧- لا تزال القيود المفروضة على الموارد تعيق إنشاء مركز لموارد المعلومات يعمل بكامل طاقته ويكون قادرا على استضافة المنصات المعاصرة التي من شأنها أن تمكِّن المهنيين من تبادل وتحليل المسائل الحاسمة الأهمية والإسهام بأفكار جديدة من شأنها أن تساعد موظفي العدالة الجنائية في عملياتهم. وفي إطار مشروع المعهد لحشد الموارد، هناك خطة لتجديد وحدة معالجة المعلومات.

رابعاً- التعاون والشراكات على الصعيد الدولي

٢٨- أدت العولمة إلى تعزيز قوة وثراء معارف الخبراء ومنحت الجماعات غير المشروعة القدرة على استخدام تلك المعارف لارتكاب الجرائم عبر الحدود الجغرافية. وفي ضوء هذا التطور، فإنَّ الأفراد والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول الذين لهم تأثير على الشؤون الوطنية والدولية بسبب خبرتهم أو صيتهم العالمي أو قدراتهم أو ولاياتهم أو قوتهم الاقتصادية أو السياسية، تقع عليهم مسؤولية العمل معاً من أجل تحقيق هدف مشترك باستخدام كفاءتهم لمصلحة العدالة.

٢٩- ومنذ التسعينات من القرن العشرين، بلغت أهمية التعاون الإقليمي والدولي مستويات غير مسبوقة، في حين تراجعت قدرة الدول والمنظمات الدولية على أن تتصرف من تلقاء نفسها من أجل الصالح العام. وسوف تواصل المؤسسات الإقليمية والدولية إدخال تغييرات سريعة على الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية، ولا سيما في مجال العدالة الجنائية الذي لا يزال في صلب الجهود المبذولة لصون السلام والوئام والاستقرار بين الدول. ويشكل هذا أحد الأهداف الاستراتيجية للمعهد في إطار سعيه إلى إيجاد سبل جديدة من أجل كفالة أن تضطلع المؤسسات بجهود منسَّقة لصالح منع الجريمة وأن تستعين، لدى القيام بذلك، بالخبراء عند الاقتضاء. ويقيم المعهد شراكات داخل المنطقة بين الخبراء والمؤسسات ذات المستويات المتفاوتة من حيث القدرات، ويجري اتصالات مع الخبراء من أجل وضع استراتيجيات وسياسات نشطة لمكافحة أشكال الإجرام التقليدية والمستجدة.

خامساً- التمويل والدعم

٣٠- بلغت إيرادات المعهد لعام ٢٠١٥ ما مجموعه ٠٠٠ ٣٠٨ دولار، مما يمثل انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بعام ٢٠١٤ (٠٠٠ ٥١٣ دولار). ومع أنَّ الإيرادات المتأتية من الاشتراكات المقرَّرة الواردة من الدول الأعضاء زادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلاَّ أنها لا تزال غير كافية لتمويل التكاليف التشغيلية. كما تراجعت الإيرادات المتأتية من الفوائد المصرفية ومصادر أخرى خلال العام مقارنة بالأعوام السابقة.

٣١- ويعرض الجدول ١ مصادر الإيرادات لعام ٢٠١٥ مع بيان الإيرادات لعام ٢٠١٤ لأغراض المقارنة.

الجدول ١

موجز الإيرادات المتلقَّاة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤

	٢٠١٥		٢٠١٤	
المصدر	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات
الاشتراكات المقرَّرة على الدول الأعضاء	٦٠٠ ١٧٦	٥٧	٨٠٠ ١٢٤	٢٤
منحة من الأمم المتحدة	٤٠٠ ٩٨	٣٢	٩٠٠ ٢٦٦	٥٢
الإيرادات الأخرى (الفوائد المصرفية وإيجار الأرض والعلاوات والإيجارات)	٠٠٠ ٣٣	١١	٣٠٠ ١٢١	٢٤
مجموع الإيرادات	**٠٠٠ ٣٠٨**		**٠٠٠ ٥١٣**	

٣٢- وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦، كان مجموع إيرادات المعهد على النحو المبين في الجدول ٢، مع بيان الإيرادات المتلقَّاة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥ لأغراض المقارنة.

الجدول ٢

موجز الإيرادات المتلقّاة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦

	كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٦		كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٥	
المصدر	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات
الاشتراكات المقرَّرة على الدول الأعضاء	٤٠٠ ١٤٠	٣٧	١٠٠ ١٥٩	٦١
منحة من الأمم المتحدة	١٠٠ ٢٣٥	٦١	٥٠٠ ٩٣	٣٦
الإيرادات الأخرى (الفوائد المصرفية وإيجار الأرض والعلاوات والإيجارات)	٣٠٠ ٦	٢	٣٠٠ ٩	٣
مجموع الإيرادات	**٨٠٠ ٣٨١**		**٩٠٠ ٢٦١**	

ألف- الاشتراكات المالية المقرَّرة المتلقاة من الدول الأعضاء

٣٣- خلال السنة المالية ٢٠١٥ (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، كان عددُ الدول التي سدَّدت اشتراكاتها المقرَّرة ٣ دول من بين الدول الـ٢٩ الأعضاء في المعهد. وبلغت مدفوعاتها ٦٠٠ ١٧٦ دولار، وهو ما يمثل نسبة ١٢ في المائة من مجموع الاشتراكات السنوية المقرَّرة وقدرها ١,٥ مليون دولار. وتبلغ ميزانية المعهد العادية ما قدره ٢ مليون دولار، ٧٥ في المائة منها (١,٥ مليون دولار) يُتوقَّع أن تأتي من الاشتراكات المقرَّرة على الدول الأعضاء. ويعيق الانخفاض في معدل الاشتراكات تنفيذ برامج المعهد في الوقت المناسب. ويبيِّن الجدول ٣ الاشتراكات المقرَّرة لعام ٢٠١٥.

الجدول ٣

توزيع الاشتراكات المتلقّاة في عام ٢٠١٥

البلدان	الاشتراكات السنوية المقرَّرة لعام ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	المتأخرات المدفوعة في عام ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	المدفوعات المسبقة (بدولارات الولايات المتحدة)	مجموع المبالغ المدفوعة في عام ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)
غانا	-	٨٠٠ ١٢٤	-	٨٠٠ ١٢٤
سيشيل	٠٠٠ ٢٥	-	-	٠٠٠ ٢٥
أوغندا	٨٠٠ ٢٦	-	-	٨٠٠ ٢٦
المجموع	**٨٠٠ ٥١**	**٨٠٠ ١٢٤**	**-**	**٦٠٠ ١٧٦**

٣٤- وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦، سدَّد بلدان اثنان المبالغ المتأخرة عليهما حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بينما سدَّد بلد واحد اشتراكه المقرَّر لعام ٢٠١٦ والبالغ ٤٠٠ ١٤٠ دولار (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤

توزيع الاشتراكات المتلقّاة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦

البلدان	الاشتراك السنوي المقرَّر لعام ٢٠١٦ (بدولارات الولايات المتحدة)	المتأخرات المدفوعة في عام ٢٠١٦ (بدولارات الولايات المتحدة)	المدفوعات المسبقة (بدولارات الولايات المتحدة)	مجموع المبالغ المدفوعة لفترة كانون الثاني/يناير - أيار/مايو من عام ٢٠١٦ (بدولارات الولايات المتحدة)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	١٠٠ ١٠٠	-	١٠٠ ١٠٠
سيشيل	٠٠٠ ٢٥	-	-	٠٠٠ ٢٥
أوغندا	٣٠٠ ١١	٠٠٠ ٤	-	٣٠٠ ١٥
المجموع	**٣٠٠ ٣٦**	**١٠٠ ١٠٤**	**-**	**٤٠٠ ١٤٠**

٣٥- وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦، بلغت المتأخرات غير المسدَّدة من الاشتراكات المقرَّرة على الدول الأعضاء ٠٠٠ ٩٢٧ ١٠ دولار، أي ما نسبته ٧٥ في المائة من مجموع الاشتراكات المقرَّرة منذ عام ١٩٨٩. وتود أمانة المعهد أن تنوِّه بجميع الدول الأعضاء التي بذلت جهوداً من أجل تسوية ما عليها من متأخرات ولا تزال تقوم بذلك. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠١١، عندما عُدِّلت الاشتراكات السنوية المقرَّرة صعودا، لم تتجاوز الاشتراكات المتلقَّاة في أيِّ وقت الاشتراكات الإجمالية السنوية المقرَّرة وقدرها ١,٥ مليون دولار.

٣٦- وطلب مجلس إدارة المعهد، في اجتماعه الاستثنائي السادس، الذي عُقد في ليلونغوي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، إلى الدول الأعضاء أن تبدي اهتماماً كبيراً بشؤون المعهد، ونصحها بأن تعتبر المعهد مشروعا أفريقيًّا لمعالجة مختلف القضايا الأفريقية عند نشوئها. وشدد المجلس على الحاجة إلى وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه المعهد بدفع اشتراكاتها السنوية المقرَّرة على نحو منتظم وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، طُلب إلى ممثلي الدول الأعضاء أن يناشدوا حكوماتهم دفع ما عليها من متأخرات غير مسدَّدة.

باء- منحة الأمم المتحدة

٣٧- بُذلت جهود، خلال الجزء الرئيسي من الدورة السبعين للجمعية العامة، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لزيادة منحة الأمم المتحدة الحالية إلى المعهد من ٣٠٠ ٣٦٥ دولار إلى ٠٠٠ ٧٧١ دولار وذلك لتغطية بعض الاحتياجات من الموظفين الفنيين الأساسيين. وعقب اختتام الجزء الرئيسي من الدورة السبعين، تقرر الإبقاء على المنحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عند نفس المستوى الذي كانت عليه في فترة السنتين السابقة. واستنادا إلى أحكام قرار الجمعية، سوف تتواصل جهود الأمين العام لحشد الموارد المالية الضرورية لصون المعهد من أجل تيسير الاستعانة بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة به.

٣٨- وفي عام ٢٠١٣، استعرض الخبراء الاستشاريون للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة المعهد، وقدموا اقتراحاً لإعادة هيكلته. ويشير الاقتراح، الذي يتولى مجلس الإدارة دراسته حاليًّا، إلى أنَّ أحد مواطن الضعف الرئيسية للمعهد يكمن في "عدم كفاية الملاك الوظيفي، وهو نتيجة للصعوبات المباشرة في تعيين واستبقاء الموظفين المهرة بسبب الأجور غير المغرية وغير ذلك من شروط التعيين".

٣٩- ومنذ إنشاء المعهد حتى عام ١٩٩٥، يستمد موظفوه الفنيون، أي مستشار شؤون التدريب ومستشار شؤون البحوث ومستشار المعلومات والتوثيق ومسؤول الشؤون الإدارية/المالية، مرتباتهم من التمويل الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي انتهى في عام ١٩٩٥، في حين تُدفع مستحقات وظيفتي المدير ونائب المدير من منحة الأمم المتحدة. وفي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١، عندما زيدت المنحة إلى مستواها الحالي، جُمدت جميع وظائف الموظفين الفنيين، باستثناء وظيفة مسؤول الشؤون الإدارية/المالية، التي تم الإبقاء عليها ودفع تكاليفها من المنحة أسوة بالمدير ونائب المدير.

٤٠- وفي عام ٢٠٠٤، كانت هناك زيادة في مرتبات جميع فئات الموظفين (موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة) في أعقاب قرار مجلس الإدارة بمساواة مرتبات الموظفين بمرتبات موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد ترتب على هذا القرار زيادة متطلب مجموع رواتب الموظفين الفنيين الأساسيين إلى ٢٠٠ ٠٠٢ ١ دولار، أي بفرق قدره ٩٠٠ ٦٣٦ دولار مقارنة بالمنحة الحالية وقدرها ٣٠٠ ٣٦٥ دولار. ولا تكفي المنحة الحالية سوى لسداد مرتبيْ وظيفتي المدير بالإنابة ومسؤول الشؤون الإدارية/المالية والتكاليف الإدارية ذات الصلة بهما.

٤١- وعلى غرار التقارير السابقة، وتمشياً مع روح الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٧٠، يناشد المعهد الجمعية العامة أن تدعمه في جهوده الرامية إلى حشد الموارد المالية الضرورية لاحتفاظ المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين له حتى يتمكَّن من العمل بفعالية من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة به، وأن تنظر في تنقيح مبلغ منحة الأمم المتحدة ليصل إلى مستوى يتماشى مع متطلبات سير عمل المعهد على نحو فعَّال.

٤٢- ويعرض الجدول ٥ النفقات الفعلية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المسدَّدة من منحة الأمم المتحدة. ويقدم الجدول ٦ النفقات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول ٥

تكاليف الموظفين الفعلية المدفوعة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

الوظائف الثابتة	جدول المرتبات	التكاليف المدفوعة في عام ٢٠١٤ (بدولارات الولايات المتحدة)	التكاليف المدفوعة في عام ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	مجموع المبالغ المدفوعة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)
نائب المدير	ف-٥/الدرجة التاسعة	٧٨ ٠٠٠	٧٨ ٠٠٠	١٥٦ ٠٠٠
مسؤول الشؤون الإدارية/المالية	ف-٣/الدرجة العاشرة	٥٦ ٨٠٠	٥٦ ٨٠٠	١١٣ ٦٠٠
مستشار للمعلومات/الوثائق	الأتعاب	٢ ٣٠٠	٩٠٠	٣ ٢٠٠

الوظائف الثابتة	جدول المرتبات	التكاليف المدفوعة في عام ٢٠١٤ (بدولارات الولايات المتحدة)	التكاليف المدفوعة في عام ٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	مجموع المبالغ المدفوعة خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (بدولارات الولايات المتحدة)
موظف برامج	خ ع-١٠/الدرجة العاشرة	٢٠٠ ٣٣	٢٠٠ ٣٣	٤٠٠ ٦٦
المصروفات الإدارية العامة		٤٠٠ ٢٣	٢ ٢٠٠	٦٠٠ ٢٥
المجموع		**٧٠٠ ١٩٣**	**١٠٠ ١٧١**	**٨٠٠ ٣٦٤**

الجدول ٦

تكاليف الموظفين الفنيين المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الوظائف الثابتة	جدول المرتبات	المرتبات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (بدولارات الولايات المتحدة)
المدير	مد-١/الدرجة السابعة	٨٠٠ ١٧٦
نائب المدير	ف-٥/الدرجة التاسعة	٦٠٠ ١٥٨
مستشار شؤون التدريب	ف-٤/الدرجة السادسة	٣٠٠ ١٢٤
مستشار شؤون البحوث	ف-٤/الدرجة السادسة	٣٠٠ ١٢٤
مستشار للمعلومات/الوثائق	ف-٣/الدرجة السادسة	٢٠٠ ١٠٤
مسؤول الشؤون الإدارية/المالية	ف-٣/الدرجة العاشرة	٦٠٠ ١١٣
التكاليف غير المتعلقة بالمرتبات		٤٠٠ ٢٠٠
المجموع		**٢٠٠ ١ ٠٠٢**

جيم- الإيرادات الأخرى

٤٣- واصل المعهد، على غرار السنوات السابقة، تلقِّي إيرادات إضافية من الفوائد المصرفية والعلاوات والإيجارات، وإن شهد المبلغ انخفاضاً كبيراً لأنَّ المعهد لم تكن لديه ودائع ثابتة يمكن أن يكتسب فوائد منها أو أراض إضافية لتأجيرها وكسب أقساط الإيجار. واستُمدت الإيرادات الأخرى خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ من إيجارات الأراضي والمباني المؤجَّرة على السواء، وقد بلغت ٣٠٠ ٣٩ دولار، مقارنة بمبلغ ٦٠٠ ١٣٠ دولار في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥.

سادساً- مستقبل المعهد

٤٤- تهدف البرامج التي ينفذها المعهد حاليًّا إلى تمهيد السبيل لتدابير التصدي لمشكلة الجريمة في أفريقيا على المديين القصير والمتوسط. وتتمثل بعض الحقائق التي تواجهها أفريقيا

في تفاوت سبل الحصول على الغذاء وغيره من الموارد، وهو ما يؤثِّر بشدة على من هم في أمس الحاجة إليهما؛ والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ والنمو السكاني المتواصل؛ وفي أنَّ أكثر من ٧٠ في المائة من السكان هم من الشباب والمعالين والعاطلين؛ والتحضر السريع؛ وأنماط الهجرة السريعة من الأرياف إلى المدن. ونتيجة لذلك، زاد الضغط على الخدمات الاجتماعية المتاحة. ويمثل تنوع نظم الإدارة في القارة تحديات أمام ضمان اتساق تدابير التصدي القائمة على سيادة القانون.

٤٥- وتجعل تلك العوامل من الصعب إشراك الشباب في تنمية بلدانهم. ففي بعض السياقات، يكون الشباب أسهل انسياقاً للتشدُّد، وذلك بطرائق منها التفاعل عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وهم قد تستميلهم الفرص البديلة التي تقدمها عصابات الجريمة. وعلى أفريقيا وحلفائها الرئيسيين استثمار المزيد من الموارد في الجهود المشتركة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما من خلال إصلاح نظم العدالة الجنائية وإيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة لفئة الشباب.

٤٦- ومن المستصوب أن تستخدم السلطات ذات الصلة البرامج المتاحة لدى المعهد لمساعدة العاملين في مجال العدالة الجنائية على المشاركة في تحديث المهارات، ونشر المعارف الجديدة المكتسبة من خلال البحوث والتدريب، وتحسين البرامج الإنمائية الوطنية، ولا سيما في مجال منع الجريمة. ويسعى المعهد، من خلال نهجه القائم على عموم أفريقيا، إلى الاستفادة من المبادرات المتاحة والمعاهدات الدولية الرامية إلى التصدي للجريمة من خلال مواءمة القوانين الوطنية، وتحسين أساليب التحقيق، وزيادة التعاون في مجال العدالة الجنائية بين الدول القومية. ومن الأمثلة على تلك المعاهدات والمبادرات اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود (اتفاقية نيامي)، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤٧- وفي خطوة من شأنها تنشيط المعهد، وُضعت خطة استراتيجية تركز على الابتكار لمعالجة الجريمة والتصدي للتحديات في مجال العدالة الجنائية في أفريقيا. وتتضمن تلك الوثيقة خططا لتنسيق جهود الأجهزة في الدول الأفريقية لإيجاد فرص للتدخلات المخصصة. وفي ضوء النجاحات التي تحققت في السنوات السابقة والتحسينات المهمة في آليات مكافحة الجريمة، سيكون المعهد مركزا للخبرة في مجال الدعم التقني للمساعدة على معالجة مشكلة الجريمة المتزايدة في أفريقيا. وتنبع هذه النجاحات والتحسينات أساساً من التطورات على مستوى التكامل السياسي والاقتصادي، التي لا يبدو أنها تتواكب مع نهج إقليمي تجاه منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويهدف المعهد إلى الاندماج بشكل أفضل في الجهود الرامية إلى

تعزيز فعالية منع الجريمة والعدالة الجنائية. وهو يسعى إلى أن يتيح للخبراء والباحثين والناشطين والطلاب والمهنيين والسلطات التقليدية والمجتمع المدني منصة عالمية لتبادل ومناقشة الأفكار والتطورات الجديدة وتحليل آثار وأهمية مختلف المبادرات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، سيتم السعي إلى وضع استراتيجيات متعددة بهدف حشد الموارد اللازمة للإبقاء على رأس المال البشري.

٤٨- وتؤثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على التنمية في أفريقيا بصورة كبيرة. ومن خلال الاستفادة من الجهود العالمية القائمة لمكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية، سيتم تطبيق آليات متعددة التخصصات لمواجهة التحديات التي ظهرت منذ إنشاء المعهد. وقد وضعت أمانة المعهد خطة تستند إلى تحليل عوامل الخطر بغية تحديد الموارد التي يمكن أن تيسِّر وضع برنامج علاجي مستمر لمكافحة الجريمة وتزويد سلطات العدالة الجنائية بقنوات يمكن من خلالها اعتماد مبادرات منع الجريمة من أجل حماية التنمية وحقوق الإنسان.

٤٩- وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء دعما للمعهد والنوايا السياسية الحسنة التي تبديها البلدان الأفريقية تجاه المعهد، فإنَّ وضعه المالي لا يزال يطرح تحديات كبيرة أمام الوفاء بالتزاماته. ويبذل المعهد، عملاً بتوجيه مجلس إدارته، جهوداً من أجل وضع استراتيجيات إدارية وتنفيذية بهدف تحقيق اختراق على صعيد حشد الموارد، وإلزام الدول الأعضاء بتحويل انتباهها صوب ضرورة أن يقترن الدعم المعنوي بمساهمات مالية، وتكليف أمانة المعهد بالبحث عن أساليب أخرى لجمع الموارد المالية والبشرية اللازمة لإدامة خطط عمل المعهد. فعندما يكون المعهد نشطاً وممولاً تمويلاً جيِّداً ومزوَّداً بما يكفيه من الموظفين، فإنه سيكون على الأرجح قادراً على تكوين صورة عامة عن الأجهزة المعنية بمنع الجريمة في أفريقيا. ومع تقدم التكنولوجيا، تزداد سهولة ارتكاب الجريمة، وقد أبرز تصاعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى الأجهزة المتخصصة مثل المعهد لتطوير الكفاءات الخاصة من أجل منع الجريمة.

٥٠- وبالنظر إلى حالة المعهد الفريدة ككيان يعمل لصالح عموم أفريقيا، فإنه في وضع جيِّد يمكِّنه من مواءمة برامجه مع أهداف المؤسسات التي تروِّج للكفاح العالمي ضد التطرف العنيف والتشدُّد. وينتشر التطرف والتشدُّد في المقام الأول من خلال شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل الإلكترونية. وفي هذا السياق، يعتزم المعهد الاستفادة من الالتزام على نطاق القارة بتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة التي اعتُمدت مؤخَّراً والرامية إلى تحقيق السلام والأمن والعدل والاستقرار كشروط أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتستند ولاية المعهد إلى الحقوق، وبرنامج أنشطته مستوحى من القيم العالمية، وقدراته الفنية تُوجِّهها الخبرات

وأفضل الممارسات العالمية التي تسترشد بالصكوك التنظيمية الدولية والإقليمية والمحلية. وذلك يمكِّن المعهدَ من الاستفادة من الخبرات المتاحة والدعم الممكن من الشبكات العالمية، ويعطي دفعةً لخطة عمله على المدى الطويل. وتتباين النظرة العالمية التي تبناها المعهد مع النُّهُج التقليدية لمنع الجريمة، وسوف يضطلع التنسيق المعزَّز لمنع الجريمة بدور محوري.

٥١- وستركز خطة عمل المعهد على تحليل تصاعد النشاط الإجرامي المشار إليه آنفاً، والذي يخلص إلى أنَّ الأطفال والنساء والشباب والطبقة المتوسطة في أفريقيا معرَّضون على نحو متزايد للجرائم السيبرانية والفساد وغسل الأموال والاتِّجار بالبشر والمخدرات غير المشروعة والعنف وغيره من أشكال الإيذاء وانتهاكات حقوق الإنسان. وإضافة إلى المساهمة في المعارف المتاحة عن الجريمة وأثرها على التنمية، يتولى المعهد أيضاً الإبلاغ عن التقدُّم المحرز ورصده وتقييمه، ويستبين التحديات والخيارات في مجال السياسات، ويوفِّر منصة للتدخل المنسق من خلال التعاون مع جميع الوكالات الشريكة والجهات المعنية التي لها مصلحة في العدالة الجنائية الفعالة. وسوف يساعد النهج الكلي المتبع في الخطة، والذي يشمل واضعي السياسات والقطاع الخاص والجمهور والمجتمع المدني وكذلك، وهو الأهم، قطاعيْ إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، على إشراك القيادة السياسية في كل بلد. ويؤكد المعهد على أهمية الاستثمار في إقامة العدالة الجنائية، ويحثُّ الحكومات على أن تأذن باتخاذ الخطوات الرامية إلى زيادة الدعم من أجل منع الجريمة، بما في ذلك فتح مكاتب اتصال وإنشاء هياكل في جميع الإدارات لدعم مبادرات منع الجريمة. ومن حيث الجوهر، ينبغي النظر إلى الجريمة باعتبارها شاغلاً إقليميًّا رئيسيًّا يرتبط بالأمن القومي، وإلى منع الجريمة بوصفه أسلوباً للحياة لدى جميع المواطنين. ومن المتوقع أن يحظى المعهد بدفعة من خلال ما سيحظى به من تأييد من القادة الوطنيين الذين يمارسون سلطة كبيرة في بلدانهم ويؤثِّرون في عمليات وضع السياسات.

سابعاً- الاستنتاجات

٥٢- من أجل الحد من الجريمة على نحو فعال، لا بد من إجراء تحول في الإجراءات الناظمة. ومن شأن المشاركة المجتمعية الحقيقية، مصحوبة بآراء الخبراء، أن توجِّه سياسة جديدة للرقابة الاجتماعية تكون من المتانة بحيث تتحمل ضغوط التغير السريع في عصر المعلومات. وبشكل أساسي، تتطلب تلك الاستراتيجية أن تنتقل عمليات منع الجريمة والعدالة الجنائية من مستوى إدارة الأزمات ورد الفعل إلى مستوى التخطيط الفعال والنجاح المستدام فتنقل معها جميع عمليات إدارة الشؤون العامة إلى ذلك المستوى.

٥٣- وينبغي النظر إلى منع الجريمة باعتباره مسألة إنمائية. ويوجَّه نداء قوي إلى السلطات ذات الصلة من أجل حفز اهتمام القادة السياسيين على مساعدة بلدانهم على الاستثمار في مجال منع الجريمة وإنهاء الفقر وتعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ وإنهاء الصراعات، مما يمكِّن من التصدِّي لبعض العوامل التي تؤدي إلى الترحيل القسري وتدفقات اللاجئين.

٥٤- وتبرهن التحديات التي تواجه العمليات الروتينية للعدالة الجنائية على الحاجة إلى إجراء إصلاحات في مجال السياسات العامة بغية تعزيز تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويُنتظر أن يكون المعهد جهة وصل فريدة للمساعدة التقنية التي يقدمها الخبراء والباحثون والناشطون والطلاب والمهنيون والسلطات التقليدية والمجتمع المدني. والهدف من ذلك هو منح العدالة الجنائية أساساً تجريبيًّا ودمج كل من القواعد القانونية الدولية والإقليمية والسياق الثقافي ضمن نهج كلي مناسب للتصدي لمشكلة الجريمة في أفريقيا من خلال تدخلات واقعية. وهناك دور أساسي للمعهد في مساعدة الدول الأفريقية على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.